قضايا

أخذ بشار الأسد من الاشتراكية سطوتها على القطاع العام، لكن ليس لصالح الشعب، وإنّما لصالح الطبقة الحاكمة، فيما أعجبه من اقتصاد السوق رفع الدعم عن الفقراء الذين تحدّث عن ضرورة دعمهم مؤخراً! هنا مطالعة موّسعة تقرأ في كيفية توظيف النظام السوري للمصطلحات الاقتصادية وحقيقة تطبيق هذه المصطلحات على أرض الواقع

مع انهيار الطبقة الوسطى ونفوذ «العصابة»

الأسد بين الاشتراكية واقتصاد السوق [2/1]

عماد كركص

بائع سوري يجلس بجانب عربته في دمشق، 25/ 5/ 2017 (الأناضول)

اتصفت معظم خطاباتِ الرئيس السوري، بشّار الأسد، وكلماته، إن لم تكن جميعها، منذ اندلاع الحراك عليه وحتى قبله، بالتنظير و«التنظير المبتذل»، فلم يُقدِم في أيّ منها حلاً واحداً لمئاتِ الأزمات التي يعانيها السوريون في مناطق سيطرته، سيما على المستويين، المعيشي والأمني، ولم يستخلص منه المجتمع الدولي «جملة مفيدة» لجهة نظرته إلى الحل في البلاد بعد الحرب التي أحرقت الأخضرّ واليابس فيها.

وبعد نحو 13 عاماً من الحرب، يبدو بشّار الأسد كالذي «أخذته العزة بالإثم»، إثر عدم تمكّن المعارضة من الانتصار عليه، وعدم قدرة المجتمع الدولي على التأثير جذرياً على نظامه، لإجباره على الدخول فعلياً في الحل، فذهب به شعور «العظمة» إلى حدّ «التنظير على التنظير» ذاته، إذ ظهر قبل أيام، وهو يضع مفاهيم جديدة للنظرية الاشتراكية بعيداً عن تلك التي وضعها مؤسّسها، كارل ماركس.

شكل جديد للاقتصاد السوري

ورث بشّار حكم البلاد من والده حافظ الأسد، مع نظام يُوصف بالاشتراكي (من دون تطبيقات حقيقية)، إذ حكم الأسد الأب البلاد من خلال حزب البعث العربي الاشتراكي، وهو حزب يتضح من اسمه بأنه عروبي- اشتراكي، لكن الابن الذي عاد من بريطانيا ليرث الحكم في العام 2000، ظن أن قلب النظام الاقتصادي السائد في البلاد يقوم على ترويج مصطلحات مضادة، فبعد خمس سنوات من جلوسه على كرسي الحكم، أخذ يروّج لمسألة بدء البلاد تغيير نهجها الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي بالنموذج النيوليبرالي الريعي، بالاعتماد على الخصخصة وفتح البلاد أبوابها أمام الاستثمارات، ثم تمضّي أقل من خمسة أعوام حتى يكتشف الأسد، ومعه السوريون، أنه لم يطل «بلح الشام ولا عنب اليمن»، كما سيتضح فيما بعد.

قال بشار الأسد، في لقائه مع أساتذة جامعات سورية من البعثيين (البعثيين فقط)، في 30 الشهر الماضي (مارس/آذار) إن «الاشتراكية بالنسبة لنا هي العدالة الاجتماعية»، وإن «مبدأ الدعم لا يجب التخلي عنه لا سياسياً ولا شعبياً ولا أيديولوجياً»، أي دعم الدولة سلع بعض المواد والقطاعات، وتدخلها في تعزيز الاقتصاد. وأكّد أنه يجب «عدم مناقشة مبدأ الدعم، فالدعم يجب أن يبقى وإنما النقاش هو حول شكله»، موضحاً أنه «عندما نرى الدعم جزءاً من الاقتصاد عندها فقط يتحوّل إلى حالة مفيدة».

وفي ردّه على سؤال بأن حزب البعث تبنّى في سياساته الاقتصاديةُ والاجتماعية عقوداً الطبقات الفقيرة، هل كان التبنّي على حساب هوّية الاقتصاد السوري وبناه، وهل حصدنا من هذا التبنّي ضرراً على بنى الاقتصاد وهياكله حالياً؟ أجاب: «المفروض أي حزب أو حكومة اشتراكية أو غير اشتراكية أن تنحاز للفقراء باعتبار أنهم الطبقة التي تحتاج إلى الدعم، وهم الطبقة الأكثر هشاشة، لكن نحن لم ننطلق من هذه الفكرة فقط، بل انطلقنا من فكرة الصراع الطبقي، وبالتالي هو فكرة أيديولوجية، والكثيرون يعتبرون الصراع الطبقي شيئاً حتمياً، ونحن في سياساتنا منحازون للفقراء، لكن الإجراءات التي نطبقها لمصلحة الفقير تنعكس عليه سلباً، فالدعم هو لمصلحة الفقير، والانحياز يجب أن يكون ضمن سياسات مدروسة، وميزة السياسة أنها ترى الأمور بشكل شامل». موضحاً أن «أولى مطالب الفقير فرصة العمل، لأنه في حال تحقق الدعم وتمّ تثبيت الأسعار من دون وجود عمل فسوف يبقى فقيراً، إذاً فالأولوية هي لفرص العمل بالنسبة لأي مواطن فقير، كي يستطيع أن يرفع مستواه ويصبح طبقة وسطى». وأضاف: «الانحياز صحيح ولكن ضمن سياسات تشمل الجميع، والانحياز لا يعني أن نكون ضد الآخرين، إنما هو فقط للفقير، لأنه أكثر حاجة، والانحياز يتطلب من الفرد أن يقوم بسياسة شاملة تشمل كل الشرائح، لأن مصلحة الشرائح مع بعضها بعضاً، وبالتالي، فكرة الصراع الطبقي فكرة غير صحيحة، وإنما فكرة المصلحة المشتركة بين الطبقات هي الصحيحة».

وفي ردّه على سؤال ما إذا كان قد تغيّر مفهوم الدعم في الوقت الراهن نتيجة تغيّر الأحوال المعيشية، وما هو المعنى الصحيح والمفيد لسياسة الدعم، وهل سياسة الدعم الحالية تحقق العدالة الاجتماعية، وهل من الأنسب التوجّه نحو سياسة التنمية الشاملة بديلاً عن الدعم؟ قال: «عندما نتحدث عن الدعم أنه ينطلق من أيديولوجيا أو من دافع خيريّ، فإنه لن يكون ناجحاً ولا توجد دولة أو مجتمع يسير في هذا النهج، الدعم هو عمل اقتصادي، وعندما تتم رؤية الدعم أنه جزء من الاقتصاد، عندها يتحوّل الدعم إلى حالة مفيدة، وإذا تم وضع الدعم كجزء من الاقتصاد، فالدعم ضروري، وإن الدول الأكثر رأسمالية تقوم بالدعم لكن شكل الدعم عندهم مختلف، من حيث الآليات، فربما يدعمون الإنتاج، أو التصدير أو التكنولوجيا، أو يضعون حواجز رغم حديثهم عن سوق التجارة الحرّة، ولم يعد هناك سوق تجارة حرّة، فهي تتراجع، خاصة من أميركا بالذات كي تحمي صناعاتها، وحتى الحماية شكل من أشكال الدعم للإنتاج».

> أكبر انهيار حصل للطبقة الوسطى في سورية كان بين 2006 و2011
>
> اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية لم يكن سوى تقليد للنظام الرأسمالي، من دون الامتيازات التي يحصل عليها المواطنون من هذا النظام

مفاهيم جديدة للاشتراكية

وفي ردّه على تساؤل بخصوص كيفية تطبيق حزب البعث، بوصفه حزباً حاكماً، النهج الاشتراكي في الاقتصاد، اعتبر الأسد أن «أي مصطلح، مهما كان صحيحاً بعد فترة سيصبح مصطلحاً قديماً، والسبب بسيط هو أن العالم يتغير والمفاهيم تتغيّر معه، وفي حال لم نتماش مع الظروف والمتغيرات سنبقى نحنّ والمصطلح بالخلف». وأضاف «الاشتراكية بالنسبة لنا هي ليست الاشتراكية المعرّفة بحسب كارل ماركس والتي هي ملكية وسائل الإنتاج، بل الاشتراكية بالنسبة لنا هي عدالة اجتماعية، وهي منصوص عليها بالدستور بشكل آخر». مؤكدا على وضع تعريفات جديدة للنظرية الاشتراكية قائلا إن «العدالة الاجتماعية هي تكافؤ الفرص بين مختلف الشرائح، الأفقر والأغنى، وهي لا تشمل فقط الاقتصاد، بل تشمل كذلك الإدارة والعدل وتشمل كل شيء، فكل إدارات الدولة فيها تكافؤ فرص. ولذلك علينا تحديد ما هو مضمون الاشتراكية». وشدد الأسد، الذي يعتبر الأمين العام لحزب البعث الحاكم: «سنبقى حزباً اشتراكياً، ولسنا بصدد تغيير المصطلح، ولكن بصدد تغيير السياسات التي تعبّر عن المصطلح، فجوهر الاشتراكية علينا تعريفه بكلمة العدالة الاجتماعية. وانطلاقاً من هذا التعريف، نحدد ما هي السياسات التي تؤدّي إلى العدالة الاجتماعية، ففي هذه الحالة سنكون غير مقيّدين ومرنين».

يتضح من هذا الخطاب «المتخبّط» عدم إدراك الأسد، وحتى نظامه ربما، للنهجين الاقتصاديين، سواء السابق، بوصفه اشتراكيا يقوم على تدخليّة الدولة وملكية وسائل الإنتاج ودعم الشرائح الضعيفة في المجتمع، أو اقتصاد السوق الاجتماعي الذي حاول الأسد تبنّيه منذ العام 2005 تقريباً، كمصطلح فقط، بالأساس واسع وفضفاض، من دون وضع بنى وحوامل لهذا النهج الاقتصادي. منذ العام 2005 بدا واضحاً تشبث الطبقة الوسطى بمكانها في الوقت الذي فيه بدأ دفعها نحو الطبقة الأدنى. ومع الحرب، وبدلا من أن يدعم النظام (الحكومة) تلك الطبقة، سحب الدعم عن أسعار مواد وسلع كثيرة كانت تدعمها، سيما المحروقات والخبز ومواد أساسية كثيرة كانت البلاد تنتجها، قبل أن تصبح مستوردة لها.

انهيار الطبقة الوسطى

ولعل أكبر انهيار حصل للطبقة الوسطى في سورية كان بين 2006 و2011، وهي الفترة التي استلم فيها الاقتصادي عبد الله الدردري رئاسة هيئة تخطيط الدولة، ثم منصب نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، كان أوان توزيع الكعكة التي استلمها بشار الأسد وراثةً عن أبيه، وكان لا بدّ من خطة لإظهار الأموال المنهوبة خلال سنوات حكم الأسد الأب إلى العلن، أو تبييضها ضمن دورة الاقتصاد السوري. وفي دولة تدّعي الاشتراكية، مثل سورية، لا يمكن التحوّل مباشرة إلى نظام رأسمالي علني، هكذا جرى إحداث هيئة تخطيط الدولة، وسلّمت للدردري الذي خطط لما سمّي وقتها «اقتصاد السوق الاجتماعي»، والذي لم يكن في الحقيقة سوى تقليد للنظام الرأسمالي، من دون الامتيازات التي يحصل عليها المواطنون من هذا النظام، كالضمان الصحي وراتب البطالة وضمان الشيخوخة والعدالة القانونية والاجتماعية وغيرها، إذ كانت الخطة تقوم على تحرير المواد المقنّنة والمدعومة من الدولة، وتركها لرحمة التجار، الأمر الذي أدى وقتها إلى موجة ارتفاع أسعار هائلة، في المواد الغذائية وفواتير الكهرباء والمحروقات، رافقها ارتفاع أسعار في كل ما يختص بمعيشة المواطن السوري، من دون أن يترافق هذا مع زيادة مناسبة في الرواتب والمعاشات، هكذا بدأ القطاع الخاص (كان أربابه بطانة الأسد الابن وأبناء أركان نظام الأسد الأب)، يظهر بأسماء شركات ومؤسسات تشمل كل شيء، بما فيها الإعلام والدراما والفنون.

تسلم الدردري (يشغل اليوم منصب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، ومدير للمكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) هيئة تخطيط الدولة في العام 2003، ثم عيّنه الأسد نائبا لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية في 2006، ليشغل كلا المنصبين قبل إزاحته عن الأوّل في 2007 لصالح تيسير الرداوي.

وجرى الترويج للدردري أنه «المخلص الاقتصادي» للبلاد، الذي سيعتمد عليه الأسد في تغيير منهجي شامل للاقتصاد. وكان ذروة ما قدمه هي الخطة التي ستسير باقتصاد البلاد نحو «اقتصاد السوق الاجتماعي»، والتي أعلن عنها في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث في 2005، وهذا المؤتمر الذي أظهره النظام والأسد بأنه نقطة الانطلاق لإحداث سياسات إدارية واقتصادية شاملة في البلاد، لكن الغريب أن تلك الخطة جاء الإعلان عنها عبر حزب البعث، وليس من خلال الحكومة المفترض أن تنفذها، والتي كان يقودها في ذلك الوقت ناجي عطري.

ستمضي أربعة أعوام ليعلن الدردري في 2009 أن «الخطوات التي تعتمدها الحكومة السوريّة للانتقال السلس إلى اقتصاد السوق تضمنت عددا من التغيرات التي طرأت على الهيكل التنظيمي للمؤسسات الحكومية، وإحداث مؤسسات جديدة فضلا عن التغيير في ذهنية العمل لدى الحكومة والعاملين فيها». وأفاد بأن «هذه التغييرات في بداياتها، إذ تعمل الحكومة اليوم على تنويع سلتها الاقتصادية وتطويرها بما يحقق توازنا أكبر في التنمية الإقليمية، ويضمن استفادة مختلف القطاعات في البلاد من استثمارات القطاع الخاص». وبعد عامين فقط من هذه التصريحات، ستشهد سورية انفجارها الكبير، الذي أطاح كل شيء، حتى الوعود الوهمية التي أطلقتها حكومة النظام في الإصلاح الاقتصادي والإداري والسياسي، ولم يُنفذ أيٌّ منها.

وعقد بشّار الأسد في تلك الفترة تحالفات سياسية مع دول الجوار، وتمّ إبرام معاهدات اقتصادية وتجارية، وتمّ تحرير سعر صرف الدولار الجمركي، فصارت سورية تستورد كل شيء مع تلك الاتفاقات، بدءاً من الخضار والقمح (كانت سورية مصدّرة له) مروراً بالأدوية، وليس انتهاء بالمفروشات المنزلية والنسيج اللذيْن كانا فخر الصناعة السورية، الصناعة التي حفظت كرامة مئات آلاف العائلات السورية، إن لم نقل الملايين منها. وفجأة بدأت البضائع المستوردة تغزو الأسواق السورية، والمستوردون هم أصحاب الأموال المنهوبة. وبدأت الصناعة السورية بالتراجع بسبب عدم قدرتها على المنافسة، وزيادة ضرائب الصناعيين ووضع مزيد من العراقيل (القانونية) أمامهم.

هكذا بدأ تطبيق «اقتصاد السوق الاجتماعي» شيئاً فشيئاً، وبدأت معه الطبقة المتوسطة السورية بالتآكل شيئاً فشيئاً أيضاً، فغالبية السوريين موظفون في كل هيئات الدولة (المسيطرة على كل شيء) أو مزارعون وعمال لدى الصناعيين والتجار، وهم من يشكلون الطبقة الوسطى عموماً، وهم أنفسهم من تراجع مستوى معيشتهم باطراد، بينما أقفل صناعيون كثيرون مصانعهم بسبب خسائر كبيرة لحقت بهم. وبإقفالها، أصبح مئات الآلاف من العاملين عاطلين (بعض الصناعيين تحالف مع الطبقة الحاكمة الجديدة). هكذا ظهرت طبقة جديدة في سورية، طبقة القطاع الخاص، أصحاب رؤوس الأموال، ومن يعملون لديهم برواتب وأجور، بينها وبين أجور موظفي الدولة فروقات مرعبة.

صراع وجهات النظر

أصدر بشار الأسد، في العام 2010، أي قبل اندلاع الحراك المناهض للنظام بعام، المرسوم رقم 19 القاضي بإنهاء العمل بالمرسوم رقم 104 تاريخ 2007/3/11 المتضمّن تعيين تيسير سليمان الرداوي رئيساً لهيئة تخطيط الدولة في سورية، أي إقالة عبدالله الدردري من منصبه رئيساً لهذه الهيئة، وقد صدر قرار الإقالة هذا، بعد أيام قليلة من محاضرة الرداوي، عن السياسة الاقتصادية في سورية، في «ندوة الثلاثاء الاقتصادية»، في 5 يناير/ كانون الثاني 2010، وتلك ندوة أسبوعية كانت منبرًا عامًا لمناقشة السياسات الاقتصادية وأوضاع الاقتصاد السوري استمرّ منذ الثمانينيات، وكان يتمتع بهامش صغير من النقد الاقتصادي والإداري من دون السياسي.

أبدى الرداوي في الندوة اعتراضات وانتقادات طاولت الخطة الخمسية العاشرة 2006 – 2010 التي كان عبدالله الدردري قد أعدّها، وتضمنت الذهاب نحو «اقتصاد السوق الاجتماعي»، حينها أرسل الدردري، وكان نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، كتاباً إلى رئيس الوزراء ناجي عطري، ولضابط الأمن في مجلس الوزراء، بما قاله الرداوي في محاضرته تلك، ووصل مضمون الكتاب/ التقرير إلى بشار الأسد؛ فأصدر قرارًا بالإقالة العاجلة للرداوي.

فبعد التحاق الرداوي بمنصبه عام 2007، بدأ يراجع وضع الهيئة وعملها، ونجمت عن ذلك انتقادات لما فعله سلفه الدردري، من الجانبين الفني والإداري. وبعد مدة قصيرة، أكملت هيئة تخطيط الدولة إعداد تقييم منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة التي أعدّها الدردري سنة 2005 وتفاخر بها وأعلن نجاحاتها على مدى سنتي 2006 و2007، ليأتي تقييم الخطة على يدي الرداوي سلبيًا، من حيث أنها لم تحقق أيًا من أهدافها. وقد كان تقييم الرداوي موضوعيًا، وقد أعد كادر الهيئة مسوّدته. وعقد الرداوي أكثر من جلسة لمناقشة التقرير، دعا لها مجموعة من الاقتصاديين، وكان هذا يعاكس نهج الدردري المتكتم الذي كان يُعِدّ كل شيء في غرف مغلقة، وقد أغضب ذلك التقييم الدردري كثيرًا، كما أغضب رئيس الوزراء ناجي عطري معه، لكون النقد موجهًا أيضا إلى عمل الحكومة ككل، ولذلك حفظ التقييم وطوي ولم يُنشر.

عارض الرداوي السياسة الاقتصادية السورية التي صيغت بحسب مصالح «القطط السمان»، وهو رئيس الهيئة التي كانت تضع الخطة الخمسية الحادية عشرة 2011 – 2015، والتي تترجم النهج الاقتصادي للبلاد، وخشي الدردري، ومن ورائه أصحاب مصالح قطاع الأعمال الخاص الريعي، وفي مقدمتهم رجل الأعمال وابن خال بشار الأسد، رامي مخلوف آنذاك، من أن تؤدي الخطة الخمسية الحادية عشرة، بقيادة الرداوي، دورًا معاكسًا للدور الذي لعبته الخطة الخمسية العاشرة، بقيادة الدردري، حيث وجّهت الخطة العاشرة، بتعليمات من بشار الأسد ومصالح النخب الجديدة، والتي جاءت على أثر المؤتمر العاشر لحزب البعث سنة 2005، بتغيير نهج سورية الاقتصادي نحو اقتصاد السوق بالنموذج النيوليبرالي الريعي، بينما قد تقلب الخطة الحادية عشرة هذا الاتجاه نحو اقتصاد السوق، ببعد اجتماعي ودور تنموي للدولة، كما أوحت مداخلة الرداوي في الندوة.

(صحافي سوري)

تآكل الطبقة الوسطى

بدأ تطبيق «اقتصاد السوق الاجتماعي» في سورية شيئاً فشيئاً، وبدأت معه الطبقة المتوسّطة السورية بالتآكل شيئاً فشيئاً أيضاً، فغالبية السوريين موظفون في كلّ هيئات الدولة، أو مزارعون وعمّال لدى الصناعيين والتجار، وهم من يشكلون الطبقة الوسطى عموماً، وهم أنفسهم من تراجع مستوى معيشتهم باطراد، كما أصبح مئات الآلاف من العاملين عاطلين عن العمل بعد إغلاق عدد من المصانع. وهكذا ظهرت طبقة جديدة في سورية، طبقة القطاع الخاص، أصحاب رؤوس الأموال، ومن يعملون لديهم برواتب واجور، بينها وبين أجور موّظفي الدولة فروقات مرعبة.